

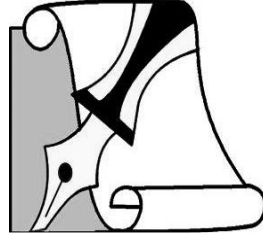


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تنفست البلاد الصعداء مع تسوية بعبدا، ولا نقول المصالحة، كون الأمر لا يعدّ سوى هدنة مرحلية وسيظهر الراجح في الكباش الذي حصل على خلفية حادث قبرشمون في الفترة المقبلة، خاصة على صعيد الصراع الدائر داخل الطائفة الدرزية. افتتحت التسوية مرحلة جديدة لتسيير أمور الحكومة التي تقف على جدول أعمالها قضايا كبرى في ظل لحظة إقليمية دقيقة. في هذه الأثناء، إنشغل لبنان في الأيام الماضية بالإيجابية المفاجئة لكن الحذرة، التي أحاطت تقرير وكالة ستاندرد اند بورز، بإبقاء تصنيف لبنان على نسبة سلبيةته الحالية مع إعطاء فترة سماح للبنان، تتيح له النقاط أنفاسه الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التي تدفع وكالات التصنيف العالمية إلى الانتقال من التقييم السلبي إلى الإيجابي في وقت لاحق.

إلا أنه وفي مقابل هذه الإيجابية، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف لبنان مرتبة واحدة من B- إلى CCC. لذا، فإنها إيجابية جزئية كون البعض كان يتوقع أن يقوم التصنيفان بتخفيض تصنيف لبنان ما سيشكل نقطة بالغة السلبية عليه. وعلى رغم من أنها إيجابية غير مكتملة كون الإصلاحات الحكومية غير مكتملة، وهي للمناسبة تلت زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري إلى الولايات المتحدة الأميركية، فإنها أرخت على الوضع الداخلي شيئاً من الإرتياح على المستويين السياسي والاقتصادي، عبر جرس إنذار إيجابي، كما يقول اقتصاديون، للطاغم السياسي الحاكم في لبنان للانصراف الجدي والفاعل، وعلى عجل، نحو وضع الأزمة الاقتصادية والمالية على سكة العلاجات الجديّة والقرارات الإصلاحية والتصحيحية الحاسمة، حتى ولو كانت قاسية وجراحية في بعض المفاصل التي تكمن فيها المسببات الحقيقية لاستمرار الأزمة وتفاقمها.

هي رغبة اقتصادية وعامة لدى اللبنانيين بقيام الحكومة باغتنام الفرصة لتغيير السلوك الحالي، الذي شكل استمراراً لسلوك ثبت فشله وتم اعتماده مع الحكومات السابقة وصولاً إلى الحكومة الحالية، والذي أدى إلى انحدار لبنان إلى السلبية الراهنة، علماً أن ثمة من يجزم بأن

الوضع الحالي لا تتفع معه سياسة حكومية مرحلية مهما كانت النيات إيجابية، كون الأمر يتعلق بطبقة سياسية فاسدة وفاشلة.

في كل الأحوال، ثمة دعوات اقتصادية إلى الشروع فورا في تطبيق البرنامج الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه في القصر الجمهوري في بعداء، في يوم مصالحة قبرشمون خلال لقاء القمة الاقتصادي، وليس الانتظار إلى تشرين المقبل على نحو ما أعلن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قبل ايام.

وهناك رأي يقول إنه إذا كان الإستعجال في تطبيق برنامج بعداء يعد أمراً مهماً وملحاً، إلا أنّ الأهم هو تطوير هذا البرنامج أكثر ليأتي شاملاً، وتحديد خريطة الطريق المؤدية إلى معالجة شاملة تطاول كل مفاصل الأزمة، من دون الاكتفاء بتناول بعض العناوين العامة والعريضة، ما يوجب على مجلس الوزراء عقد جلسات متتالية تحت العنوان الاقتصادي لابتداع المخارج والحلول.

ومن شأن هذا القرار لدى السياسيين بتفعيل عمل الحكومة على الصعيد الاقتصادي والتعاطي بجديّة تامة مع هذا الموضوع أن يوجّه رسائل عدة في غاية الأهمية في اتجاهات متعددة. ففي الداخل اللبناني، تعطي الحكومة للبنانيين إشارة على جديتها، تخفف من جهة، من وطأة الإرباك الذي يسود على المستوى الشعبي، والقلق من بلوغ الوضع الاقتصادي منحدرات صعبة، وتستعيد من جهة ثانية ثقة اللبنانيين بها، التي أطاحت بها المناكفات السياسية التي حكمت العلاقة بين أركان السلطة الحاكمة طوال المرحلة الماضية، وارتدت بمنتهى السلبية على الوضع الاقتصادي خاصة خلال موسم اصطيف انتظره اللبنانيون طويلاً.

وفي اتجاه المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك لوكالات التصنيف، وأيضاً للمستثمرين، وهي رسالة تفيد بأن سلوك الحكومة اللبنانية يتمتع بصدقية تمكّنها من انتزاع الثقة بلبنان، وتطمئن المستثمرين إلى أن هذا البلد لم يفقد صلاحية الإستثمار فيه، علماً أن

الفلسفة الاقتصادية اللبنانية تقوم على اعتبار أن الاستثمارات الخارجية تعدّ أساساً قوياً في نهضة الاقتصاد.

وقد كان من شأن تراجع تصنيف لبنان من قبل وكاليتين دوليتين، حسب خبراء اقتصاديين، أن يعني دخول هذا البلد في حقبة شديدة الصعوبة ومفتوحة على احتمالات شديدة السلبية، جراء الإرباك العام الذي سيحصل، بالتوازي مع ارتفاع معدلات الفوائد، وانخفاض أسعار سندات اليوروبوند في الأسواق العالمية، وصعوبة بيع هذه السندات اللبنانية في الأسواق العالمية، وإلزام المصارف بزيادة رساميلها، وإشاعة مناخ غير مطمئن للمستثمرين والمودعين، وتراجع التدفقات المالية إلى لبنان، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.. وهي كلها أمور ستهدّد الاقتصاد وتجعله يترنّح.

وقد جاء ذلك موافقاً من حيث التوقيت الزمني، وخاصة تجاه مؤتمر سيدر الذي كان لبنان ولا يزال يراهن على تقديماته، علماً أن القيمين على سيدر كانوا حتى أمس القريب يرسلون إشارات سلبية إلى المستويات السياسية والاقتصادية في لبنان، وما زالوا ينتظرون أن يلمسوا جدية حقيقية من الجانب اللبناني في التعاطي مع سيدر، خلافاً للجدية النظرية التي حاول السياسيون إظهارها مع إقرار موازنة العام 2019، والتي اعتبر القيمون على سيدر أنها ليست كافية بإصلاحاتها النظرية، بل يفترض أن تقترن بالإصلاحات الهيكلية المطلوب اتخاذها. علماً أن ثمة زيارة مرتقبة للمسؤول الفرنسي المكلف الإشراف على تنفيذ سيدر، السفير بيار دوكان، إلى بيروت مطلع الشهر المقبل.

في المجمل، جاء هذا الأمر بعد فضّ الاشتباك السياسي و إقرار الموازنة وإظهار نية لدى الطبقة السياسية في التجاوب مع الخارج، ونية اقتصادية في استقرار لبنان عكستها زيادة مبالغ المودعين لأكثر من مليار ليرة في مصرف لبنان على سبيل المثال، حسب مصادر اقتصادية التي أشارت إلى تحرك إيجابي ملحوظ في السوق المالية، خلافاً لحال الإرباك التي كانت سائدة في الفترة الماضية.

في كل الأحوال، استجابت وكالة ستاندرد اند بورز إلى الدعوات والوساطات وقررت منح لبنان فترة سماح إضافية تمتد لمدة 6 اشهر، وهذا يعني تأجيل التداعيات الخطيرة التي كان سيفرضها خفض التصنيف إلى مطلع العام 2020، لكن المؤسف في الأمر أن اللبنانيين باتوا يرضون ببقاء لبنان على تصنيف هو سلبي أصلاً على أنه أهون الشرين، ولا يزال لبنان على مشرحة التصنيف، وهنا تقع المسؤولية على الحكومة، إذ باتت العلاجات تتطلب سرعة مبادرة واستقراراً سياسياً.

التعيينات.. والتسوية الرئاسية

كما كان متوقعا، غرقت الحكومة في وحول التعيينات ضمن آلية المحاصصة وظهر فيها من جديد عمق التسوية القائمة بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل والتفاهم بين رئيس الحكومة سعد الحريري والوزير جبران باسيل.

والواقع أن هذه التسوية التي صاغها رئيس الجمهورية ميشال عون حين كان لا يزال رئيساً للتيار الوطني الحر والحريري بصفته زعيماً لتيار المستقبل، سوف تبقى صامدة وهي حاجة للطرفين وخاصة للحريري الذي يعاني الأمرين مالياً وهو في حاجة ماسة للتيار ، وقد شرع في علاقة طويلة الأمد مع باسيل الذي يطمح هو الآخر في ثنائية مع الحريري على صعيدي رئاسة الجمهورية والحكومة.

وقد أثبت الطرفان مرة جديدة أنهما متناغمان في مسألة التعيينات على سبيل المثال. وبعد أن قيل أن الحريري يريد الاصطفاف مع حلفائه السابقين، ها هو يثبت جدية علاقته بباسيل مع اجتماعهما الأخير واتفقهما على تعيينات في حصة الحكومة في المجلس الدستوري والبالغ عددها 5 أعضاء.

تمّ استبعاد اسم مرشح القوات اللبنانية الذي اتهم الحريري بالانقلاب عليه، بعدما كان قطع وعدا خلال جلسات مناقشة الموازنة في أن يكون للقوات عضو في المجلس الدستوري عند تعيين الحكومة حصتها فيه.

طبعاً، حدث هذا الأمر عبر حيلة باسيلية بأن وزراء القوات أتوا باسم واحد ماروني، فيما المرشح المنافس له هو أكثر كفاية وحصل على إجماع. وقد أعطوا الخيار في أن يسموا العضو الكاثوليكي أو الأرثوذكسي لكنهم أصروا على اسم سعيد مالك الذي سقط بالتصويت، فاستأثر التيار الحر بالأسماء المسيحية الثلاثة المعينة.

هو مثال بسيط على خسارة جديدة للقوات في معركة التنظيم مع باسيل الذي يحقق النقطة تلو الأخرى على زعيم القوات سمير ججع الذي بدا أنه لا يحقق سوى الإخفاق تلو الآخر ما يعرض صورته مسيحياً إلى الإهتزاز.

ولا يمكن فصل ما حدث ويحدث بين التيار والقوات عن معركة رئاسة الجمهورية والمنافسة الشخصية بين باسيل وججع، إذ إن حجم الخلاف على التعيينات ليس صغيراً ويؤثر إلى الكثير. ويلخص سياسي معارض للتيار الأمر بأن الأخير تصرف مع القوات في التعيينات وفق قاعدة أنه حان وقت الحساب، وهو يبدو حساباً مفتوحاً كون علاقة التيار مع القوات تخضع إلى موازين القوى، وليترك القواتيون للاعتراض.

والحال أن للتيار مأخذ سياسية كبيرة لا تنتهي على ججع، فهو أخطأ في الحساب، لم يتصرف مع العهد كحليف، مع أن العهد تمسك بعدم إقصائه، و إذ باتت عناصر الخلاف معروفة بين الجانبين، يكشف قيادي في التيار أن ججع كان يعرف أن الحريري كان يريد بعد أزمة الاحتجاز في السعودية أن يستقيل ليقدّم تشكيلة حكومية جديدة خالية من مشاركة القوات وقد قال ذلك للوزير باسيل في باريس، لكن الرئيس ميشال عون رفض ذلك، وقال

للحريري أن مشاركة القوات مستمرة في الحكومة، و أن الانتخابات النيابية هي التي تحدد مشاركتها في الحكومة المقبلة.

حتى في الشكل، لقي كشف جعجع تلفزيونيا لما دار من حديث مع الرئيس عون في بعدا وسخريته الشهيرة منه حول جملة "قوم بوس تيريز"، تبرّماً لدى التيار خاصة لجهة كشف جعجع مبدأ المجالس بالأمانات وقوله ذلك بطريقة التهريج الكلامي. حتى أن البعض في التيار يعتبر أنه بات صعبا على عون أن يستقبل جعجع ربما حتى نهاية العهد، بعد أن تعمّد الأخير إعلان مضمون لقاءاته معه.

يقارب التيار مسألة التعيينات من باب وقف السطو على حصة المسيحيين، ويروّج التيار أنه حقّق إنجازات على هذا الصعيد لكون بعض المرجعيات قد أسقطت مطالبها بتعيين أي مسيحي ولو كان مديرا عاما واحدا، كما أنها صارت تتهيبّ الموقف، لأن أي فيتو على تعيين مسيحي سيقابله فيتو على تعيين مسلم، والأمثلة كثيرة.

لا بل إن البعض في التيار يذهب إلى اعتبار أن جعجع يراهن عبثاً على التغييرات الإقليمية وعقوبات على قياديين في التيار. ويكشف كل ذلك مدى عمق الهوة بين الجانبين و إلى أي حدّ بات تفاهم معراب من الماضي. ويبدو واضحا أن جعجع لم يدخل نادي المتمرّسين في دهاليز السياسة الداخلية، على الرغم من أنه يؤمن بأن الإنكفاء والحد لا يفيدان سياسيا، وقد جرّبهما المسيحيون في الماضي ودفَعوا الثمن.

بالنسبة إلى تنظيم القوات، فإن محاولات إضعافه وعزله تستمر، بالتوازي مع تحبّط كبير في فهم اللعبة الداخلية وعناصرها، وقد وجّهت الاتهامات في مسألة التعيينات الأخيرة إلى الحريري وباسيل، ورئيس مجلس النواب نبيه بري أيضا الذي اعتبر جعجع أنه خدعه بعدما وعده بأنه سيدعم مرشحه في مجلس الوزراء، لأنه لا يستطيع أن يمرر مرشحين مارونيين في مجلس النواب عند اختيار حصة الدستوري من المجلس. وبناءً عليه، قبل جعجع بتأمين

النصاب والتصويت على اللائحة آنذاك، معتمداً على وعدي الحريري ووبري لتمرير مرشحه في مجلس الوزراء. لكن الحريري تراجع أمام ضغوط باسيل، ورأى بري أن صوته لم يعد نافعا للقوات، فتراجع.

هي رواية قواتية ينفياها بري الذي يعتبر أن اتفاقاً حصل في المجلس النيابي عند انتخاب القسم الأول من أعضاء المجلس قبل الذهاب إلى انتقاء حصة الحكومة في المجلس الدستوري، على أن يكون الماروني الثاني من حصة القوات، ويلفت بري إلى أنه قبل جلسة مجلس الوزراء الأخيرة حاول تنفيذ هذا الاتفاق العام لكنه لم يتمكن لتراجع الآخرين عنه، فما كان منه إلا أن طلب من القوات إختيار مسيحي آخر إلا أن القوات رفضت هذا الأمر. ربما لم يكن على القوات التعويل إلى هذا الحد على موقف بري الذي قد يكون لم ينسَ عدم تصويت القوات له خلال انتخابات رئاسة المجلس، الأمر الذي لم يذهب إليه حتى باسيل في ظل توتر الأوضاع بين التيار ووبري.

وبالنسبة إلى علاقة جعجع مع الحريري، يبدو أنهما يتقاطعان بالرؤية الاستراتيجية لكنهما يختلفان في النظرة إلى قيام الدولة في لبنان، ويعود القواتيون إلى صفقات بواخر الكهرباء وصولاً إلى تعيينات المجلس الدستوري ليثيروا إلى الاختلافات مع الحريري. لكن في كل الأحوال، يتهمش وضع القوات يوماً بعد الآخر، وهو أمر مرشح للاستمرار، وتبدو المعركة مع باسيل جد صعبة، هو يملك بين يديه كل ما يساعده على إقصاء خصومه، وهو يستخدم ذلك كما يجب، إذ نجح نسبياً في الانتخابات النيابية في حصد العدد الأكبر من المقاعد المسيحية مستفيداً من شعار العهد القوي، ناسجاً تحالفات غير مألوفة، سمحت له بتشكيل التكتل النيابي المسيحي الأكبر. لكنه لم يتمكن من إقصاء القوات التي فازت بـ15 مقعداً، إلا أنه تمكن من إضعاف مفاعيل هذا الفوز القواتي عبر إضعاف التمثيل الحكومي وتخفيض مستوى الحقائق التي يريد جعجع لحمله ربما على الخروج نهائياً من الحكومة، فنجح نسبياً

وقبلت القوات بحقائب غير وازنة، إلا أن ججع بقي في الحكومة واعتبر أنه لم يحقق لخصومه طموحهم بإقصائه.

وبينما تعددت الخسائل القواتية بعدها، إلا أن ججع حاول لملمة الوضع بعد حادثة قبرشمون عبر تأمين حلف ثلاثي مع الحريري وجنبلاط ومحاولة إعادة عقارب الساعة نحو حلف يستعيد مبادئ 14 آذار عبر تصدره مشهد الدفاع عن جنبلاط، إلا أن الأخير سرعان ما دخل تسوية أكدت شرعية الطرف الدرزي الآخر وهو لا يزال طامحا للقاء وتسوية مع حزب الله، فهو يراهن على ذلك ما يعاكس رغبة ججع ويضعه في موقف الدفاع.

لن تكون عملية إقصاء مرشح القوات للمجلس الدستوري آخر حلقات النزاع مع التيار، بل ستشهد حلبة التعيينات في كل المجالات نزاعا مفتوحا، في الوقت الذي يقف فيه باسيل في الموقع الهجومي مستفيدا من فائض القوة التي ينالها من الموقع الرئاسي، ومن تحالفه مع حزب الله ومن تمسك الحريري بالتسوية الرئاسية. في المقلب الآخر، يقف القواتيون في موقف دفاع يؤذيهم على الصعيد المسيحي بعد إخفاق تلو الآخر وتخبط في إدارة الملفات المطروحة، ويتوقع كثيرون أن يتلقى هذا التنظيم المزيد من الصفعات في التعيينات المقبلة نتيجة براعة الخصوم بالتوازي مع تخبط مواقف القوات وعدم الحنكة السياسية لدى هذا التنظيم.

الزيارة الأميركية للحريري

جاءت زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري إلى الولايات المتحدة في توقيت مناسب للأخير. ففي الوقت الذي كان زعيم تيار المستقبل في وضع ضعيف نتيجة تمسكه بالتسوية الرئاسية وما أفرزته على الساحة، وعجزه في المقابل عن مواجهة المزايدات ضده ومن ثم تحصين حكومته وتحييدها عن المشاحنات السياسية، ومن ثم وقف موقف المتفرج خلال أزمة قبرشمون حين لم يقوَ حتى على دعوة حكومته إلى الانعقاد خشية انفجارها من الداخل،

متسلّحاً بالانتظار الذي تطلّب 40 يوماً عانت الحكومة خلالها من الشلل، وتعرض هو إلى السهام من الأقربين قبل الأبعدين، بعد كل ذلك، ها هو يخرق هذا الوضع من جديد من خلال زيارته وتلقيه جرعة دعم من واشنطن، إضافة إلى ترحيب داخلي بزيارته.

يستفيض أنصار الحريري في الحديث عن نجاح زيارته إلى الولايات المتحدة التي حصنت وضعه، بل ثبتت مكانه في قلب المعادلة، متفوقاً في مكان على محتكري القوة والشعبية. كانت زيارة ناجحة في الشكل قبل المضمون، بمعزل عن كل الحملات التي أحاطت بها، قبل وأثناء وبعد حدوثها، وهي حملات منحتها للمفارقة أهمية استثنائية مضاعفة، حسب هذا التقييم.

لقي الحريري حفاوة كبيرة في واشنطن، شكلت أحد أهم عناصر القوة في هذه الزيارة، زيارة كانت خاصة بالأساس، فإذا بها تثمر أكثر من زيارات رسمية قام بها غيره في الآونة الأخيرة، وقد تمكن من عقد لقاءين مع وزير الخارجية الأميركي [مايك بومبيو](#)، أحدهما في مزرعته الخاصة، فضلاً عن مسؤولين آخرين في الإدارة الأميركية، في وقت عاد من زار الولايات المتحدة أخيراً خالي الوفاض، من أي لقاء يمكن أن يبني عليه، كما يعتبر هؤلاء.

وفي الشكل، نجح الحريري مرة أخرى في القول إنه الشريك القوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، باعتباره عراب علاقات لبنان مع المجتمع الدولي، الهامة جداً بالنسبة إلى لبنان في ضوء الواقع الذي يرزح تحته، اقتصادياً واجتماعياً، خاصة أنه لا يزال ينتظر ترجمة الوعود التي تلقاها خلال مؤتمر سيدر للنهوض باقتصاده.

وفي المضمون، تلقى جرعة الدعم التي حصنت موقعه في التركيبة السياسية اللبنانية، وعززت موقفه بين شركائه في الحكومة، الذين ذهب البعض إلى حدّ اعتبار أن الحريري سعى إلى تصوير نفسه بمثابة الحامي لهم، بمباركة أميركية، في ضوء ما يحكى عن عقوبات تستعد الإدارة الأميركية لفرضها، ليس فقط على [حزب الله](#) ورجال أعمال من الطائفة الشيعية،

كما كان يحصل في السابق، بل ربما حتى على حلفائه من المسيحيين، والتيار الوطني الحر. وفي الوقت الذي خشي فيه البعض من تموضع جديد للحريري بعيدا عن أسس التسوية التي أتت به رئيسا للحكومة، إلى جانب زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس مجلس النواب [نبيه بري](#) وآخرين كالقوات اللبنانية، وكأنه يريد أن يفرض قواعد اشتباك جديدة بعد عودته عبر الاستقواء بالدعم الأميركي الذي قد يغنيه عن التفاهات الداخلية المبرمة، وهي في الأساس وجهة نظر يتبناها البعض، إلا أن الحريري يبدو بعيدا عن هذا الأمر.

وبغض النظر عن جرعة دعم تلقاها الحريري في المعادلة الداخلية، فإن أكثر من تحليل يذهب إلى تفسير واستخراج النتائج لتلك الزيارة. ثمة من يعتبر أن الولايات المتحدة لن تذهب إلى توسيع دائرة الضغوط والعقوبات التي تفرضها، لا سيما أن هدفها الأساسي هو جرّ إيران إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي ليس لها مصلحة في تفجير الأوضاع برمتها، خصوصا أنها تسعى إلى أداء دور الوسيط في مفاوضات [ترسيم الحدود](#) بين لبنان وحكومة العدو الإسرائيلي وهي حريصة على استقرار لبنان اليوم لأسباب متعددة.

في المقابل، هناك رواية ثانية تتحدث عن رغبة أميركية في الذهاب بعيدا في سياسة العقوبات، لتشمل حلفاء الحزب على الساحة اللبنانية، الأمر الذي يجري التداول به منذ أشهر طويلة، من دون أن يبرز أي معطى رسمي على حقيقته أو إمكانية تحويله إلى أمر واقع في المرحلة المقبلة، ويدعم هذه الرواية العديد من الشخصيات المحلية التي تصنف على أساس أنها تدور في فلك الولايات المتحدة.

وثمة تحليلات أخرى تدور داخل هاتين الروايتين يقال أن الحريري تبلغ بها، لكن يبدو أن نية واشنطن غير واضحة، نظرا إلى أنه في ظل الإدارة الحالية لا يمكن توقع الخطوات التي قد تذهب واشنطن إليها والتي تعمل وفق منطق المصالح، وبالتالي من المفترض السؤال هنا عن المصلحة الأميركية في التصعيد على الساحة اللبنانية؟

في الغالب، تميل الإدارة الاميركية إلى الحفاظ على الستاتيكو الحالي، نظرا إلى أنها تدرك أن ميزان القوى لا يميل لصالح حلفائها في الوقت الراهن، في حين أن أي خطوة غير محسوبة النتائج قد يكون لها تداعيات عكسية على هذا الميزان الذي يجري التعامل معه بدقة متناهية.

هذا تحليل يناقض مفهوم الذين يريدون إعادة الأمور في البلد إلى مرحلة الإنقسام السياسي الحاد بين قوى الثامن والرابع عشر من آذار، وهم يراهنون على تفجر المنطقة برغم أن هذا التحليل للأمور بات من الماضي القريب.

ويضع كثيرون زيارة الحريري إلى [الولايات المتحدة](#) تحت رداء اقتصادي محض، يفيد شخصيا في الدرجة الأولى من خلال كسبه صورة رئيس الحكومة الذي يعمل على انتشار لبنان من محنته الاقتصادية والمالية، وهذا ما عكسه في تصريحاته بعد اللقاء، لجهة أن لا قدرة للبنان على تغيير موقف [اميركا](#) بالنسبة إلى ايران، بينما أكدت واشنطن دعمها للبنان اقتصاديا وماليا. هنا بالذات، يأتي مؤيدو الزيارة ليؤكدوا أن الحريري حمل تطمينات إضافية بأن العقوبات الاميركية الاقتصادية على ايران وحزب الله لن تؤثر على لبنان، و أن استقراره المالي أمر مفروغ منه ومتفق عليه بين الدول الكبرى وفي مقدمتها طبعاً الولايات المتحدة. هذا الموقف لا يعني بأي شكل من الأشكال أن [الإدارة الاميركية](#) الحالية في وارد التخفيف من الضغط الاقتصادي على حزب الله، ولكنه يعني أنها لن تعمل، كما كان يتخوف ويروج الكثيرون من داخل لبنان وخارجه، إلى شل [الاقتصاد اللبناني](#) للانتقام من الحزب.

أما المجال الآخر الذي التزمت به أميركا وتم كشفه بشكل غير مباشر، فهو أنها مستمرة في تقديم الدعم إلى الجيش اللبناني. وهذه مسألة هامة لواشنطن التي لا تزال تولي الجيش أهمية كبيرة، وهو أمر سارعت السفارة الاميركية في لبنان اليزابيت ريتشارد إلى عكسه خلال حضورها وضباط اميركيين، مناورة بالذخيرة الحية نفذها الجيش اللبناني في مجمع العاقورة

العسكري، حيث أكدت "اننا مؤمنون بقوة بالجيش اللبناني وآمل في ان يؤمن كل لبناني به أيضا". وهنا، ينقل البعض أن الاهتمام الاميركي بالجيش يعني أن الفيتو الاميركي على استيراد أسلحة للجيش من مصادر أو دول اخرى، لا يزال قائما، لكن هذا الأمر متروك إلى الأيام المقبلة.

وفي الخلاصة حول الزيارة، قدمت واشنطن للحريري خدمة كبيرة معززة صورته الداخلية والاقليمية، وبعثت رسائل لمن يعينهم الأمر أنها لا ترغب حاليا في إحراجه أو الضغط عليه، وأنها تدعمه في ما يقوم به، وهي الأهداف التي وضعها الحريري في الأصل قبل وصوله إلى العاصمة الاميركية.

وبالنسبة الى الحريري نفسه، فقد عاد من واشنطن أقوى مما كان، وقد بات أكثر تحصينا من محاولات تهميشه، وهو، بواقعيته التي اكتسبها عبر تمرسه السياسي، سيحاول قدر الإمكان الإمساك بالعصا من المنتصف، مع تحصين علاقته بالعهد الحالي.